انعكاسات البريكسيت على بريطانيا

The repercussions of Brexit for the Britain

طالب الدكتوراه/ موسى درغال[2،1]، الدكتورة/ راضية ياسينة مزاني[1]

[1]جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

[2]المؤلف المراسل: derghalmoussa16@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/07/10 تاريخ القبول للنشر: 2021/09/15 تاريخ النشر: 2021/09/28

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ محمد بن يحي (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د./ عبد العزيز أقتي (جامعة باتنة 2)

ملخّص:

ساهم التكامل الأوروبي في نمو الاقتصاد البريطاني فور انضمام بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، واستمر ذلك أربعة عقود من الزمن، لكن الانقسام الداخلي حول مسألة التكامل لم يسمح للعلاقات البريطانية بالاستقرار، بل شهدت تذبذبات عديدة خلال فترة العضوية إلى غاية 2016 حين قررت الانسحاب من الاتحاد الأوروبي. وقد أسهم في هذا القرار مجموعة من العوامل المرتبطة بالداخل البريطاني، وعوامل مرتبطة بالسياسات الأوروبية.

وعلى قدر استفادة المملكة المتحدة من التكامل الأوروبي كانت التداعيات، فقد تسبب البريكسيت في انعكاسات على وحدة المملكة المتحدة بسبب عدم تجانس نتائج الاستفتاء بين أقاليمها، ثم زادها برتوكول إيرلندا الشمالية حدة، بالإضافة إلى التداعيات الاقتصادية التي كانت فورية، خاصة على الأسواق المالية ومناخ الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: التكامل الأوروبي؛ بريطانيا؛ البريكسيت؛ التداعيات؛ الاستفتاء.

Abstract:

European integration contributed to the growth of the British economy immediately after its accession to the European Economic Community, and this lasted for four decades, but the internal division over the issue of integration did not allow British relations to stabilize, but rather witnessed many fluctuations during the membership period until 2016, when it decided to withdraw from the European Union. A number of factors related to the British interior and factors related to European policies contributed to this decision. As much as the United Kingdom benefited from European integration, there were repercussions. The Brexit had repercussions on the unity of the United Kingdom due to the heterogeneity of the referendum results among its regions, then the Northern Ireland protocol exacerbated them, in addition to the economic repercussions that were immediate, especially on the financial markets and the investment climate.

***Key words**: European integration; Britain; Brexit; repercussions; referendum.*

مقدّمة:

بعد غياب بريطانيا عن المجموعة المؤسسة للتكامل الأوروبي سنة 1951، قررت الالتحاق بالمجموعة الأوروبية بعد 20 سنة من التأخر، واستطاعت الانضمام بعد محاولتين فاشلتين بسبب الفيتو الفرنسي.

كان الانضمام البريطاني إلى المجموعة الأوروبية مدفوعا بأهداف سياسية واقتصادية، فهي تسعى للبقاء كلاعب سياسي إقليمي؛ ومنه الحفاظ على مكانتها كقوة عالمية على المستوى الدولي. أما من الناحية الاقتصادية، فقد كانت تسعى لإيجاد حلول لمشاكل التحديث البريطاني لمرحلة ما بعد الإمبراطورية، بالإضافة إلى الفرص المتاحة داخل الجماعة الأوروبية لتمديد سياسة السوق الحرة، بالإضافة إلى حماية اقتصادها من الركود والتراجع مقارنة باقتصاد المجموعة الأوروبية الذي كان يسير وفق منحنى تصاعدي منذ بداية تكتل جماعة الفحم والصلب.

بعد 40 سنة من التكامل والاندماج الرأسي والأفقي والتقدم الذي أحرزه المشروع الوحدوي الأوروبي في المجال السياسي والاقتصادي وحقوق الإنسان، وفي خضم هذا الزخم لم تكن السياسة البريطانية الأوروبية ثابتة، بل كانت متذبذبة، فقد اقترن اسم المملكة المتحدة بالعضو المزعج منذ العقد الأول من انضمامها؛ بسبب عدم التعاون، والتعقيدات التي صاحبت عملية التكيف مع الجماعة، وكذا الشكوك التي كانت تراود عامة البريطانيين حول المكاسب التي ستجنيها بريطانيا من العضوية مقابل التنازلات التي تقدمها لصالح التكامل الأوروبي. وقد استمر هذا التشكيك والنقاش خلال مرحلة العضوية خاصة في فترة مارغريت تاتشر.

بناء على مبررات الانضمام نفسها قررت بريطانيا في 2016 تنظيم استفتاء انسحابها من الاتحاد الأوروبي الذي فضل فيه الشعب البريطاني التصويت لصالح الانسحاب منه.

سنحاول من خلال هذا المقال الإجابة عن الإشكالية الآتية:

ما مدى تأثير مخرجات البريكسيت على المملكة المتحدة؟

وتنضوي تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية، هي كالآتي:

- ما هي خلفية تنظيم الاستفتاء؟

-ما التداعيات السياسية والاقتصادية للبريكسيت؟

انطلاقا من الإشكالية سيتم اختبار الفرضية الآتية:

- يؤدي قرار انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي إلى انعكاسات سياسية واقتصادية.

فيما يخص المنهجية نعتقد بأن التكامل المنهجي والنظري هو الأجدر بتحقيق نتائج أكثر دقة وعلمية، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي. كما تم توظيف النظرية الوظيفية، وما بعد الوظيفية والنظرية الحكومية الدولية.

أهداف المقال:

يسعى هذا المقال إلى التوصل إلى مجموعة من الأهداف التي تتمحور أساسا في استكشاف الدوافع والمحفزات التي أدت إلى تنظيم الاستفتاء، وكذا الأطراف المساهمة في الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي والتأثيرات الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تنجر عن قرار الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول:

خلفية تنظيم استفتاء البريكسيت

شكلت النتائج المتباينة فيما يتعلق بالتكامل السياسي الأوروبي العديد من الأزمات التي واجهت الاتحاد الأوروبي خلال فترة عضوية بريطانيا للاتحاد الأوروبي -خاصة في العقد الأخير- تحديا كبيرا لعملية التكامل سواء على مستوى التنظير، أو على المستوى الإمبريقي؛ جراء تأثير مخرجات تلك الأزمات على تماسك الاتحاد الأوروبي، حيث أفقدته جاذبيته. وقد أخذ التشكيك في الاتحاد الأوروبي يتسع حيزه في وسط الجماهير، والأحزاب السياسية خاصة الشعبوية منها المناهضة للاتحاد الأوروبي.

وسنتناول في هذا المبحث أهم الأزمات التي أدت إلى زيادة التشكيك، والعوامل التي غذّت التيار الشعبوي الذي ساهم بدوره في الدفع نحو البريكسيت. وتتمثل هذه العناصر إجمالا في التشكيك في الاتحاد الأوروبي، وصعود التيار الشعبوي المتطرف، والهجرة، وأزمة اليورو.

المطلب الأول: التشكيك في الاتحاد الأوروبي العامل المعيق للتكامل

يعدّ التشكيك في الاتحاد الأوروبي سببا ونتيجة في آن واحد، فهو نتيجة للأزمات التي شهدتها أوروبا، وسببا من الأسباب المساهمة في تنظيم الاستفتاء البريطاني. فهذا المطلب يبحث في نمو التشكيك، ومدى تأثيره على الأحزاب في أوروبا بشكل عام، وفي بريطانيا بصفة خاصة.

تعدّ ظاهرة التشكيك في الاتحاد الأوروبي سمة سائدة في أوروبا، خاصة في النظم الحزبية، مع وجود اختلاف في قوتها وأشكالها. (Taggart P,S, 2018, p. 1196) ولم تستثن من هذه الظاهرة الأحزاب الحاكمة. وقد أصبح التشكيك جزءا من إديولوجية هذه الأحزاب، ففي بريطانيا بدأ التشكيك في الاتحاد الأوروبي مع حزب المحافظين، وتبلور بشكل واضح مع خطاب مارغريت تاتشر في براغ (David, 2020, p. 191). حيث تقدم تاتشر أفكارا تمتاز بالجاذبية بمبادئها القومية، وتراعي فيها الخصوصية البريطانية اقتصاديا، وسياسيا؛ مما سمح لها باعطائه الصفة الرسمية.

وفقا لاستطلاعات الرأي العام، فقد انخفضت نسبة الأوروبيين الذين يثقون في الاتحاد من 60 % في 2004 إلى 36 % سنة 2015 (foster chase, 2017, p. 2)، أما فيما يخص الشعب البريطاني، فليس لديه نظرة ثابتة على خط واحد تجاه أوروبا، فالبيانات المأخوذة من دراسة مسحية على فترات، تظهر بأنه في عام 2005 وافق 50 % من الناخبين على وجود بريطانيا في الاتحاد، مع رفض 36 % للفكرة، ولكن بعد انتخابات 2010 تغير ذلك. فبحلول سنة 2012 تم عكس هذه الأرقام، لكنهم انقلبوا مرة أخرى بحلول

2015 بما يقارب 50 % من المؤيدين للاتحاد الأوروبي و37 % من الرافضين، لكن عشية الاستفتاء قلبوا كل شيء لصالح مغادرة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي بالأغلبية الساحقة (Dorling, 2017) .

أثبتت العديد من الدراسات الاستقصائية للمجتمع منذ سنة 1973 إلى غاية 2016 -عندما سئل مواطنو الاتحاد في 27 دولة عن رأيهم في التكامل- بأن البريطانيين هم من بين الشعوب الأقل تفضيلا للتكامل، ومن بين الشعوب الأكثر انعداما للثقة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والأقل تفاؤلا بشأن عضوية بلادهم في الاتحاد الأوروبي بشكل عام. وحتى على مستوى الساسة البريطانيين، فقد اتبعوا مرارا سياسة أوروبية غير اندماجية أكثر من أي دولة أخرى. فقد اجتنبوا الاندماج في اتفاقية شنغن، واليورو، ومنطقة الحرية، والأمن، والعدالة، وميثاق الحقوق الأساسية، ومعاهدة الاستقرار المالي. (Noah Carl D.E, 2018, pp. 5-7).

يصنف الشعب البريطاني نفسه بأنه صاحب هوية، وثقافة أنغلو سكسونية، فهو يعتز بهويته أكثر من أي دولة أخرى، ولا يريد الذوبان في الهوية الأوروبية.

المطلب الثاني: أزمة اليورو والاستثناء البريطاني

تعدّ أزمة اليورو أخطر تحد كان يهدد المشروع التكاملي الأوروبي، حيث كشفت عن مدى هشاشة مؤسسات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الأزمات المفاجئة، فقد وصل العديد من الأعضاء إلى حافة الإفلاس.

إن قرار بقاء بريطانيا خارج منطقة اليورو جنبها خسائر كبيرة، وأزمة اقتصادية بعد وقوع أزمة الديون السيادية سنة 2008، وعقب هذه الأزمة عمدت بريطانيا إلى إلغاء الاشتراك في العديد من الآليات، وقد أعطى هذا مزيدا من المصداقية لأصحاب التوجه الوطني المشكك في الاتحاد الأوروبي، بأن عضوية الاتحاد الأوروبي ألحقت ضررا بالمصالح الاقتصادية البريطانية.

ينظر العديد من المحافظين إلى المقترحات التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية في أعقاب أزمة الديون السيادية لإضفاء الطابع الفدرالي على أجزاء أساسية من الاتحاد الأوروبي، بأنها ليست فقط تهديدا للهوية الوطنية، بل هي كذلك تهديد للنظام الاقتصادي الليبرالي العالمي الذي أنشأته بريطانيا (Ramiro troitino David, 2018, pp. 176-177). ولذا لم تنضم بريطانيا إلى الجهود المبذولة من أجل تعزيز منطقة اليورو، بل تعد الدولة الوحيدة إلى جانب دولة التشيك التي لم توقع على الاتفاق المالي، وقاومت كل أشكال المساعدات المالية الموجهة لدول منطقة اليورو التي تعاني من الضغوطات المالية جراء الأزمة، إلا بعضا منها، وبشروط.

المطلب الثالث: إدراك البريطانيين لمخاطر تدفق الهجرة على الهوية البريطانية

لعبت الهجرة أدوارا حساسة في إثارة الخلافات بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، سواء كانت خارجية أم داخلية، والتي زادت حدتها بعد أزمة اليورو، وساهمت في تجييش التيارات ذات التوجه القومي، وخاصة بعد ما تم إحصاء ما يقارب مليون عامل انتقلوا من دول الاتحاد إلى المملكة المتحدة خلال فترة 2008-2013. (Bakardjieva, L.M.O,2020, pp.134-135). وكان أغلبهم من الدول المنظمة من أوروبا الشرقية، فالشعب البريطاني على دراية تامة بخصوص التغيرات في معدلات الهجرة. ويعزو هذه التغيرات

إلى عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي، وهذا الإدراك من شأنه أن تكون له آثار مهمة على عملية التصويت في استفتاء البريكسيت Brexit، خاصة إذا تم ربط الهجرة إلى المملكة المتحدة بالاتحاد الأوروبي. فقد أثبتت العديد من الدراسات أن زيادة القلق بشأن الهجرة مرتبط بالاتحاد الأوروبي، وليس من مصادر أخرى، لاسيما تلك التي ربطت بين القلق بشأن الهجرة والنظرة السلبية للاتحاد الأوروبي، وقد تعزز هذا الشعور بشكل كبير في السنوات التي أعقبت فتح الطريق أمام المهاجرين من الدول المنظمة في 2004. (Taylor Ros, 2016) .

أمام النمو المطرد للمهاجرين، وزيادة مخاوف عدم القدرة على السيطرة على الوضع، سطرت الأحزاب المتطرفة إستراتيجية مبنية على سياسات راديكالية مناهضة للهجرة والحدّ من تدفقها؛ مما أكسب الأحزاب الشعبوية خاصة حزب استقلال المملكة المتحدة زخما شعبيا منحه قدرة الضغط على الحكومة من أجل تغيير سياساتها تجاه الهجرة؛ وعليه باشرت المملكة المتحدة إجراءات تغيير سياسة الهجرة.

وقد استغل حزب المحافظين هذه المخاوف للعودة إلى السلطة، فقد سبق أن وعد بإجراء استفتاء عام على الخروج جزئيا من الإتحاد الأوروبي كردّ فعل على هذه المخاوف (Mckeever Anna, 2020, pp. 135-138). وبالتالي يمكن القول: إن بريطانيا حصدت نتائج سياسة الباب المفتوح التي تبنتها لاستقبال المهاجرين بعد توسّع 2004، وكذا تبعات سياساتها الخاطئة، وتدخلاتها العسكرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي أدت إلى زيادة عدد اللاجئين؛ مما أسهم في نمو مشاعر العنصرية ضد اللاجئين، حتى تم وصفهم من طرف UKIP بالغزاة لبريطانيا (Jalyon Haworth, 2016, pp.128-129).

المطلب الرابع: صعود التيار الشعبوي المتطرف وتهديد الوحدة السياسية الأوروبية

لقد تم اعتبار قرار استفتاء البريكسيت لسنة 2016 كواحد من أكثر الأمثلة بروزا على صعود التيار الشعبوي ومدى تأثيره في السياسة البريطانية، خاصة مع زيادة الاهتمام الإعلامي، وتنامي القضايا التي تهتم بها هذه الأحزاب، على غرار: الأزمة المالية، والبطالة، والهجرة. فهل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعد حقا تجسيدا لمشاعر الأحزاب الشعبوية خاصة المتطرفة منها؟

تعدّ الأحزاب الشعبوية أحزابا قومية تسعى جاهدة إلى تحقيق الانسجام بين الوحدة السياسية المتمثلة في الدولة، والوحدة الثقافية التي تجسدها الأمة، فهم يناهضون الثقافات التي تخترق الوحدات السياسية التي هي في الأصل ملك للسكان الأصليين وحمايتها من الأجانب واجب عليهم؛ لأن العناصر الدخيلة تهدد تجانس الوحدة القومية.

تستخدم هذه الأحزاب خطابات شعبوية تصور الأشخاص الطبيعيين على أنهم ضحية استغلال وخداع، وإهمال، وحتى رشوتهم من طرف النخب الشريرة، وتريد الظهور كأنها الأحزاب الأقرب إلى الشعب. وهي تعبر عن آماله وتعادي تلك النخب الفاسدة التي تنفذ سياسات معادية لرغبات الشعوب. هذا الخطاب أكسب هذه الأحزاب تعاطفا شعبيا من مواقع ذات طبقات اجتماعية واقتصادية متدنية (Brian Burgoon, 2017, p.539).

لقد تزامن التصويت على استفتاء البريكسيت مع التقدم الكاسح في الانتخابات من طرف الأحزاب الشعبوية عبر مجموعة من الدول الأوروبية، فقد شكلت الأحزاب القومية المحافظة حكومتين في كل من المجر وبولندا، فيما دخلت الأحزاب المتطرفة في حكومات ائتلافية في النمسا، وفيلندا، والنرويج، وإيطاليا، كما هو الحال في فرنسا لدى الحزب اليميني المتطرف (الجبهة الوطنية) حيث استطاعت رئيسة الحزب"ماري لوبان" المرور إلى الدور الثاني في الانتخابات الرئاسية إلى جانب ماكرون (Crewe Ivor,2020, p.15).

أما فيما يخص بريطانيا، فقد شهدت صعودا محدودا للحزب الشعبوي اليميني المتطرف المتمثل في حزب استقلال المملكة المتحدة UKIP الذي تأسس من أجل إخراج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، واستعادة السيادة الوطنية، واسترجاع مصالح الناس البسطاء التي باعتها الطبقة السياسية لإدارة بروكسل. (Brian Burgoon, 2017, p. 546). وقد حصل الحزب على 16 % من الأصوات، و13 مقعدا، متجاوزا حزب العمال. واحتل المرتبة الثانية في الانتخابات الأوروبية لعام 2009. وقد شهدت فترة 2010-2015 نموا مطردا لهذا الحزب في الانتخابات المحلية (Crewe Ivor,2020, p.23) كما حقق فوزا كبيرا في الانتخابات الأوروبية في 2014، وقد وصف آنذاك بالفوز بالزلزال السياسي (Brian Burgoon,2017, P. 546)، حيث تصدر الاقتراع بنسبة 27 % من الأصوات و24 مقعدا، وهي المرة الأولى التي يفوز فيها حزب من غير المحافظين، والعمال بالانتخابات الوطنية منذ قرن.

أدّى هذا التقدم الانتخابي لـ « UKIP » في هذه الفترة إلى استفتاء البريكسيت الذي فسرت نتيجته بأنها انتفاضة شعبوية ضد الأنساق القائمة، (Crewe Ivor,2020, p.24)، أي إن الحزب استطاع إقناع شريحة واسعة من الناخبين البريطانيين، خاصة من ذوي الدخل المحدود، أو العاطلين عن العمل. وقد تم ربطه مباشرة بالهجرة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نحو بريطانيا، كما كان تركيزه على السيادة والتشكيك أمر بالغ الأهمية في استمالة الناخبين والمؤيدين، فالتشكك في أوروبا ليس جديدًا على المملكة المتحدة، أو حزب المحافظين، بل كان منتشرا على نطاق واسع في المملكة المتحدة منذ وقت طويل مع الزيادة الأخيرة في دعم الأحزاب الشعبوية اليمينية في أوروبا ككل.

تُظهر الأبحاث الحديثة أن كلا من الشعبوية، والمشاعر المعادية للمهاجرين هي السمات الأساسية للشعبوية اليمينية التي تنبئ بدعم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. (Hauwaert, 2020, p.2)

المبحث الثاني:

التداعيات السياسية والاقتصادية للبريكسيت على بريطانيا

تمر السياسة البريطانية بمرحلة حساسة مع عملية الانسحاب الذي يعد الخيار الأكثر إثارة منذ الحرب العالمية الثانية.

على مدى أربع عقود، شكلت عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي تطور النموذج البريطاني للرأسمالية الديمقراطية. فقد رسخ إطار السياسة الاقتصادية للمملكة المتحدة، وحكم تجارتها، وأعاد هيكلة التصنيع البريطاني وسلاسل التوريد الخاصة به، وساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وتم تحويل مدينة لندن منذ السبعينيات لخدمة أسواق الاتحاد الأوروبي والأسواق العالمية.

انعكست العملية التكاملية إيجابا على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ففي بريطانيا قدر الناتج الإجمالي المحلي 25 % أعلى مما لو لم تنخرط في التكامل الأوروبي. كما قدر نمو الدخل الفردي في المملكة المتحدة في عشر سنوات بـ 8.6 %.

وقد ساهمت عملية التكامل في تخفيضات كبيرة في تكاليف التجارة وزيادة حجمها، وكان الاقتصاد في الاتحاد الأوروبي أكثر نجاعة من البدائل الأخرى. قدرت التجارة بأنها الأعلى في دول الاتحاد سنة 2000 بنسبة 71.6 % مما لو لم تكن هناك اتفاقية تجارية. وقد حسنت عضوية الاتحاد الأوروبي تجارة المملكة المتحدة بنسبة 33 % بعد 15 سنة من عضويتها. وتعد هذه التقديرات أكبر بكثير من الرسوم والمساهمات التي تدفعها المملكة المتحدة مقابل عضويتها في الاتحاد الأوروبي. (Campos Nauro F, 2017, pp. 13-14)

إن المعطيات السابقة تعدّ حجة لدعاة البقاء في الاتحاد الأوروبي، وفي نفس الوقت دليلا واقعيا ضد مؤيدي البقاء الذين يدعون بأنه لا شيء يمكن أن تخسره بريطانيا. من هنا يمكن القول: إن انتقال المملكة المتحدة من وضع إلى وضع جديد ستكون له تداعيات سياسية، واقتصادية، وأمنية، إن على المدى القريب، أو المتوسط والبعيد. وسنتناول في هذا المبحث أهم التداعيات السياسية والاقتصادية التي سيخلفها البريكسيت على المملكة المتحدة.

المطلب الأول: التداعيات السياسية

بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تكون قد دخلت فصلا جديدا من الحياة السياسية، وربما ستكون له تداعيات من الممكن أن تصل إلى تلك الحدة المحتملة على الاتحاد الأوروبي أو تفوق.

سنتطرق في هذا المطلب إلى عنصرين أساسين؛ لما لهما من أهمية في السياسة الداخلية للملكة المتحدة. يتعلق العنصر الأول بتماسك المملكة المتحدة وبقائها موحدة، بناء على نتائج استفتاء البريكسيت. ويتعلق العنصر الثاني بإنعكاس بروتوكول إيرلندا الشمالية على اتفاق السلام بعد البريكسيت.

الفرع الأول: تماسك المملكة المتحدة

توجد مقولة تقول: "بدون اسكتلندا لا توجد بريطانيا العظمى، وبدون بريطانيا العظمى لا توجد المملكة المتحدة". فمنذ تشكيل الاتحاد بين اسكتلندا وبريطانيا قبل ثلاثة قرون لم تواجه تحديا أخطر من تحدي المطالبة بالانفصال، فقد سبق أن نظمت اسكتلندا استفتاء سنة 2014 حول الاستقلال عن المملكة المتحدة، وكانت النتيجة لصالح رفض الاستقلال بـ 55 % (Antunes, 2015, p. 45). أما في استفتاء البريكسيت في 2016، فقد صوت الاسكتلنديون بـ 62 % لصالح البقاء مقابل 38 % لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي (Elise, 2016). ومانستنتجه من النسبتين في التصويت أن اسكتلندا تريد الحفاظ على اتحادها مع بريطانيا، وكذا عضويتها في الاتحاد الأوروبي. أما وأنّ المملكة المتحدة غادرت الاتحاد الأوروبي، فهل ستحافظ اسكتلندا على اتحادها مع بريطانيا، أم أنها ستنظم استفتاء جديدا من أجل الالتحاق بالاتحاد الأوروبي؟

عملت المملكة المتحدة على إبقاء قرارها موحدا بشأن البريكسيت وفرض احترامه على الجميع، وأن التفاوض بشأن خروج المملكة من الاتحاد الأوروبي والعلاقات الجديدة معه هي من صميم مهام

حكومة المملكة المتحدة وحدها. وأصرت "تيريزا ماي" في كلمتها أمام مؤتمر حزب المحافظين لعام 2016 على وحدة المملكة؛ لأن المملكة المتحدة صوتت في الاستفتاء ككتلة واحدة، وستتفاوض موحدة، وستترك الاتحاد كمملكة متحدة واحدة، وبالتالي لا يوجد انسحاب من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والخروج لا يستثني أي منطقة من المملكة المتحدة. من هذا المنظور، فإن تصويت اسكتلندا لصالح البقاء غير مهم، وليس له أي تأثير من الناحية القانونية مادامت الأغلبية العامة صوتت لصالح المغادرة. . (Nicola, MCE, 2018, p.66) فماذا عن التداعيات السياسية؟

لقد وضع البريكسيت تحديا كبيرا أمام وحدة المملكة المتحدة بعد صدور نتائج الاستفتاء، خاصة بعد تعالي الأصوات المطالبة باستقلال اسكتلندا من أجل الحفاظ على عضويتها، وقد اكتسبت هذه الحملة شعبية كبيرة حسب ما أوردته استطلاعات الرأي العام بأن أكثر من 58 % من المواطنين يؤيدون استقلال الإقليم عن المملكة المتحدة. كما أن الحزب القومي الاسكتلندي وعد بممارسة الضغط على الحكومة من أجل تنظيم استفتاء ثان على استقلال اسكتلندا في حالة فوزه في الانتخابات التي ستجرى في شهر ماي المقبل، حيث سبق لرئيس الحزب أن صرح بأن خروج UK خارج نطاق إرادة الشعب، وسحب اسكتلندا من الاتحاد الأوروبي من قبل حكومة المحافظين، ورئيس وزراء لم تصوت لصالحه، هو ضد إرادة الشعب الاسكتلندي. ودعا إلى ترك الباب مفتوحا من أجل العودة إلى الاتحاد كعضو كامل (Valentin, 2021).

أما على المستوى الرسمي، فعقب صدور نتائج الاستفتاء تعهد الوزير الأول الاسكتلندي باتخاذ جميع الخطوات التي من شأنها تفعيل إرادة الشعب، أي المحافظة على استمرارية مكانة اسكتلندا في الاتحاد الأوروبي، والسوق الموحدة على وجه الخصوص. وقد طرحت استفتاء على الاستقلال كأحد الخيارات المهمة والأساسية التي من شأنها حماية إرادة الشعب الاسكتلندي (Nicola MCE, 2018.p. 66)، لكن رئيس الوزراء "بوريس جونسون" رفض تقديم أي موافقة لتنظيم استفتاء ثان على الاستقلال الاسكتلندي، متحججا بأن الاستفتاء يكون تصويتا واحدا، ومرة واحدة لكل جيل، غير أن رئيس وزراء اسكتلندا يؤكد على أن الظروف التي أجري فيها استفتاء 2014 غير الظروف الحالية، وأن هناك تغيرا مهما وجب أخذه بعين الاعتبار.

جاءت هذه الخلافات بين بريطانيا واسكتلندا بعد التوترات التي حصلت بينهما حول اختلاف وجهات النظر حول الانسحاب الصلب والانسحاب المرن، حيث اختارت اسكتلندا الانسحاب المرن والبقاء في السوق الموحدة، في حين اختارت بريطانيا الانسحاب حتى وإن لم يتم التوصل إلى إتفاق، دون مراعاة موقف اسكتلندا، الشيئ الذي نتج عنه ردّ فعل اسكتلندا على لسان وزيرها الأول الذي شدّد على أن اسكتلندا يجب أن تعامل كشريك في التفاوض (Paul Craig, 2017, pp. 10-11). وقد أكدت رئيسة الوزراء بأن الموقف البريطاني سوف يتغير وينهار بمجرد تحقيق الأغلبية البرلمانية المؤيدة للاستقلال في البرلمان الاسكتلندي بعد شهر مايو المقبل، ولهذا التزمت الحكومة بإجراء استفتاء خلال عهدة البرلمان الجديد من خلال تضمين برنامج الحكومة الاسكتلندية لعام 2021، التزاما بنشر مشروع قانون الاستفتاء على الاستقلال خلال فترة البرلمان الحالي، وأن الشعب الاسكتلندي له الحق في اختيار الجهة والبلد الذي

يعيش فيه. وقد حددت الحكومة الاسكتلندية الموعد مباشرة بعد تعافي اسكتلندا من الوباء، من أجل استرجاع السلطة السياسية، والسيطرة على مواردها الاقتصادية.

ممّا سبق يمكن القول: إنه إذا حافظ البرلمان الاسكتلندي على نفس النتائج في الانتخابات المقبلة، ونفس التشكيلة السياسية، ونفس إصرار الحكومة على المضي قدما نحو إجراء الاستفتاء، فإن بريطانيا ستكون أمام أمر واقع، وأمام تحدّ سياسي سينعكس على حجمها السياسي، والاقتصادي، وعلى أدوارها العالمية التي تصبو إليها بعد البريكسيت.

الفرع الثاني: إنهيار اتفاق السلام

اتفاق الجمعة العظيمة هو اتفاقية سلام، وفي نفس الوقت يعد قاعدة لتشكيل الحكومة في أيرلندا الشمالية. تم التوقيع عليه سنة 1998، وتم بموجبه إنهاء عقود من العنف في أيرلندا الشمالية. وله ثلاثة أبعاد: بُعد داخلي يخص أيرلندا الشمالية، وكيفية تقاسم السلطة بين القوميين والنقابيين. وبُعد شمالي-جنوبي، يؤسس لآليات التعاون بين جمهورية أيرلندا وأيرلندا الشمالية؛ وبُعد الشرق والغرب، مع آليات تسهل العلاقات بين أيرلندا ومختلف أجزاء المملكة المتحدة.

أثار استفتاء المملكة المتحدة على العضوية في الاتحاد الأوروبي تخوفات حول مسألة أيرلندا الشمالية والجمهورية الأيرلندية التي ستبقى عضوا في الاتحاد الأوروبي، وبالتالي إثارة قضية الحدود الأيرلندية التي تعد إحدى معالم اتفاق السلام، وبداية علاقات جديدة بين أيرلندا الشمالية المنسحبة وجمهورية أيرلندا. يعود الفضل إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، والسوق المشتركة في جعل الحدود ناعمة بين البلدين، وإزالة كل مظاهر الحدود المادية، وبذلك أصبحت رمزا لبناء السلام، فضلا عن كونها ذات أهمية عملية؛ لأنها تضمن حرية التنقل بين الدولتين، وهذا يعد أمرا بالغ الأهمية؛ لأنه في حالة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمكن أن تصبح الحدود صلبة، وتصعب إدارتها. (Carin berberi, 2017, p. 9)وعلى هذا الأساس فقد أكد طرفا التفاوض على أهمية التزامات وإنجازات عملية السلام في الحفاظ على الاستقرار. فقد اتفق الطرفان على وجوب حماية اتفاقية بلفاست، أو ما يسمى اتفاقية الجمعة السعيدة في جميع أجزائها، ومواصلة بريطانيا التزامها لحماية تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك اتفاقات الترتيبات الملحقة، والتشغيل الفعال لكل من المؤسسات والهيئات المنشأة بموجبها. كما أنها تلتزم بتجنب الحدود الصلبة، أو الصعبة بما في ذلك أي بنية تحتية مادية، أو عمليات تفتيش، أو ضوابط أخرى. (The joint report from the negotiations of the european union and the united kingdom goverment., 2017

على الرغم من توصل المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق بشأن بروتكول خاص بأيرلندا الشمالية لإبقاءالحدود مفتوحة مؤقتا مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن الإجراءات الجمركية والتفتيش أثارت استياء النقابيين والسياسيين، خاصة المجموعة شبه العسكرية التي هددت بالانسحاب في البداية من اتفاق السلام؛ بسبب المعاملة المختلفة لأيرلندا الشمالية عن بقية المملكةالمتحدة. وقد نفذت هذا التهديد بعد التضرر الذي أصاب التجارة بسبب الإجراءات الصعبة في الحدود. (Carroll, 2021) ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل بدأت بوادر الانزلاق نحو العنف تظهر في الأفق منذ جانفي 2021 بداية تنفيذ برتكول إيرلندا الشمالية. ولم يصمد اتفاق البريكسيت طويلا حتى انطلقت أعمال العنف في العديد من المدن،

ووصلت حتى اختراق جدار السلام الذي يفصل بين المجتمعات القومية والوحدة في بلفاست، (Sullivan, 2021) وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انهيار السلم بسب الشعور الذي خلفته عودة الحدود الصلبة بين المملكة المتجدة وأيرلندا الشمالية، وبأن أيرلندا أقرب إلى الاتحاد منها إلى المملكة المتحدة.

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية

خلال عدة عقود من الزمن تربع الاقتصاد البريطاني على المراتب الأولى في اقتصاديات الاتحاد الأوروبي، فمنذ انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي سنة 1973 نما اقتصادها بشكل مطّرد، حيث نما في أربعة عقود بواقع 103 %، وارتفع متوسط دخل المواطن البريطاني بمقدار 79 %. (أحمد، 2020) فما مدى تأثر الاقتصاد البريطاني بعد الاستفتاء؟

سيتم التركيز في هذا المطلب على مناخ الأعمال، والعلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي، وكذا مدى صمود المركز المالي لمدينة لندن أمام منافسة البدائل الأوروبية.

الفرع الأول: التأثير على مناخ الاستثمار

مباشرة بعد إعلان النتائج الأولية للاستفتاء، كانت ردة فعل فورية في الأسواق الأوروبية والمحلية، فقد سجل الجنيه الإسترليني أدنى مستوى له في 31 سنة، وصعود أسعار الذهب أكثر من 20 %، ما يعني أن هناك إحجاما عن الاستثمار، واللجوء إلى الملاذات الآمنة؛ بسبب الشعور بعدم اليقين الذي سيطر على المستثمرين منذ الوهلة الأولى بشأن مستقبل المملكة المتحدة بعد الاستفتاء مع الاتحاد الأوروبي. وهذا الذعر مرده إلى الوضعية الجديدة غير المعروفة بالنسبة للمستثمرين الذين يفضلون الاستقرار. ولذا حسب استطلاعات الرأي العام التي أجراها اتحاد الصناعيين البريطانيين، فإن 80 % من الشركات أيدوا البقاء مقابل 5% أيدو الانسحاب. (Patrick Collinson, 2016) هذه النتيجة تؤكد مدى ارتباط الاقتصاد البريطاني بالاتحاد الأوروبي من جهة، وكذا تأثر الاستثمار بالوضعية غير المستقرة التي تمر بها بريطانيا والانعكاسات التي خلفها البريكسيت على مصالح الأفراد والمجموعات، من جهة أخرى.

بناء على الوضعية السابقة، فقد تراجع أداء الاقتصاد البريطاني، وتباطأ نموه من 2,4 % سنة 2015 إلى 1,3 % سنة 2018 ثم 1,4 سنة 2019. ثم ارتفع سنة 2017 ليصل 22 مليار جنيه إسترليني، ثم قفز إلى مستوى تراجع أعلى بـ 132,8 مليار عام 2019، وتقديرات بنك الاستثمار الدولي منذ منتصف 2016 تشير إلى أن الناتج المحلي فقد 2,5 % مقارنة بمسار النمو ما قبل الاستفتاء. وأما تقديرات بنك الاستثمار الدولي، فقد أشارت في منتصف 2016 إلى أن الناتج المحلي فقد 2,5 % مقارنة بمسار نموه ما قبل الاستفتاء. ومن جهة أخرى توقعت لجنة السياسات النقدية في بنك انجلترا قبل تفشي وباء كورونا نموا اقتصاديا لا يتجاوز 1,1 % سنويا في المتوسط العام للسنوات الثلاث المقبلة، وهي التوقعات الأسوأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد زادت حدة التوقعات بعد تفشي وباء كورونا. (أحمد، 2020)

الفرع الثاني: العلاقات التجارية

طوال سنوات وجود بريطانيا في الاتحاد الأوروبي زاد اعتماد الاقتصاد البريطاني بشكل كبير على التبادل التجاري، حيث نمت نسبة مساهمة التبادل التجاري في الناتج البريطاني من 48 % في سنة 1973 سنة الانضمام إلى 67 % عام 2016 تاريخ الاستفتاء.

وتصدر بريطانيا ما يقارب نصف صادراتها إلى دول الاتحاد الأوروبي، مستفيدة من منطقة التجارة الحرة والسوق الموحدة، وعليه فإن الخروج من السوق الحرة سينعكس على اقتصادها، بسبب التعريفات الجمركية التي ستفرض على وارداتها من الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي سينعكس على قطاعات صناعية كثيرة كانت تعتمد في معظم موادها الأولية على الواردات. وفرض التعريفات الجمركية يعني الزيادة في الأعباء على الشركات، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومنه ارتفاع أسعار المنتجات البريطانية، مما يقلل من القدرة التنافسية لصادرات المملكة المتحدة إلى السوق الأوروبية، (رمضان، 2020) وإلى خارج أوروبا، وبالتالي الوقوع في الركود الاقتصادي.

- التأثير على سلاسل التوريد: هناك شعور بعدم اليقين لدى الشركات المتعددة الجنسيات التي لديها منشآت تصنيع في المملكة المتحدة تجاه الإجراءات الجديدة؛ بسبب وجود تأخر في سلسلة التوريد، وتذبذب في الحصول على الأجزاء التي يتم استيرادها من الاتحاد، أو تصبح أكثر تكلفة. كما يمكن أن تنشأ تعقيدات جديدة جراء عمليات التفتيش التي تستغرق وقتا طويلا عبر الحدود، فالمملكة المتحدة بعد البريكسيت تُعامَل مثل أي دولة خارجية أخرى، فهي تخضع للرقابة الإدارية، وبالتالي إضافة أعباء إدارية جديدة جراء الفحوصات، والامتثال للقواعد الجمركية، والالتزام بمعايير وأنظمة المنتجات لدى كل بلد. (Youviz, 2021) أما فيما يخص التجارة خارج الاتحاد الأوروبي، فقد تصبح أكثر تكلفة بسبب عبورها على الموانئ الأوروبية استيرادا وتصديرا. ويترتب على هذا المسار الذي تمر عبره السلع من وإلى الدول الثالث أنه سيصبح أكثر تكلفة، فضلا عن الإجراءات الجمركية، وهذا ينعكس على أسعار السلع والمواد الأولية. ((Phedon A.Nicolaides, 2017, pp. 2-3

الفرع الثالث: تراجع الخدمات المالية

تعدّ مدينة لندن المركز المالي العالمي الأول، وفقا لمؤشر المراكز المالية العالمية الواحد والعشرين الصادر في مارس 2017 الذي يصنف المراكز المالية وفقا لقدرتها على أداء أنشطة مالية عالية الجودة، ثم تليها في الاتحاد الأوروبي لوكسمبورغ في المرتبة 12، وفرانكفورت في المرتبة 19، ميونيخ في المرتبة 27، وباريس في المرتبة 29، وتصنف نيويورك في المرتبة الثانية عالميا. وقد تراجعت لندن بثلاث عشرة نقطة، ونيويورك بأربع عشرة نقطة بفعل تأثير الانتخابات الأمريكية والبريكسيت. أما في المؤشر العالمي 27 فقد تزحزح مركز لندن إلى المرتبة الثانية بعد نيويورك، وقد تراجعت لندن بفارق 40 نقطة مقارنة بالمؤشر العالمي 21. (Morris, 2020, p. 4) وهذا التراجع يعود بالدرجة الأولى إلى ضغط المفاوضات التي لم تكن حسمت بعد طريقة الانسحاب: هل سيكون انسحابا بصفقة أو بدون صفقة.

تعتمد المملكة المتحدة بشكل كبير في نمو اقتصادها على مدينة لندن، حيث تساهم في الناتج المحلي بما يقرب 11 % ووظفت 7.3 % من العمالة في عام 2018، بما يعادل واحدا من كل أربعة عشر من اليد العاملة، وتعد هذه الوظائف ذات رواتب عالية بمتوسط راتب سنوي 62.500 جنيه إسترليني، فهي تساهم بشكل كبير في الاستهلاك الكلي وتوليد الضرائب. فقد أنتجت الصناعة المالية في المجموع 75 مليار جنيه إسترليني من الضرائب لعام 2018/2017، وتمثل الخدمات المالية المقدمة إلى الاتحاد الأوروبي 23 % من إجمالي إيرادات الصناعات المالية (Kalaitzake, 2020, pp. 9-10). وتعد لندن المزود الرئيس للاتحاد

الأوروبي برؤوس المال والخدمات المالية الأساسية. فالبنوك البريطانية، تعد قناة رئيسة لتدفقات رأس المال داخل أوروبا. وتلعب لندن دورا خاصا كمركز دولي مع تدفقات عالية من وإلى المدينة، ففي سنة 2016 بلغت القروض التي أصدرتها البنوك المتمركزة في المملكة المتحدة لأوروبا 1,62 تريليون جنيه إسترليني، وتحصل فرنسا على نسبة 14,2%، وألمانيا 12,3 % من إجمالي الإقراض. كما أن لندن مسؤولة أيضا على 60 % من مجموع الأنشطة المتعلقة بأسواق رأس المال في الاتحاد الأوروبي بين عامي 2011-2016. (Kalaitzake, 2020, pp. 11-12)). وربما سيشهد الاعتماد الأوروبي على مدينة لندن في التمويل بعد الانسحاب تراجعا لصالح مراكز أوروبية جديدة على غرار باريس، وفرانكفورت، ولوكسمبورغ، وهذا ما يفسره -ربما- التراجع الذي سجله منذ سنة 2019، حيث سجل نسبة نمو قدرت بـ 2.9 مقابل 4.3 سنة 2016 ودون التحجج بأزمة كورونا؛ لأنه في المقابل سجلت فرنسا نموا بـ 3.3 % في نفس الفترة. (Blancheton, 2021) وهذا يبين بداية الانحدار في المركز المالي البريطاني لصالح مراكز أوروبية بديلة، وبالتالي تراجع مداخيل المملكة المتحدة من قطاع مهم للاقتصاد البريطاني.

المطلب الثالث: الايجابيات والسلبيات التي صاحبت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حاليا

إذا أردنا الحديث عن سلبيات وإيجابيات تنفيذ اتفاق البريكسيت، فلا يمكن القول إنه من المبكر القيام بعملية التقييم، ولكن الظروف العالمية المصاحبة لفترة الانسحاب غير مواتية لعملية التقييم، وقد تعطي نتائج مضللة، فإجراءات عملية الغلق التي لجأت إليها كافة الدول جراء وباء كورونا الذي ضرب العالم بأسره قد عطلت العديد من المصالح بين الدول والعلاقات التجارية، والمعاملات الاقتصادية الدولية، وبالتالي من الصعوبة بمكان التمييز بين ما هو انعكاس بسبب الوباء، وما هو بسبب البريكسيت، لكن هذا لا ينفي وجود بعض السلبيات المصاحبة لتنفيذ اتفاق الانسحاب، لا سيما فيما يتعلق بالمواطنين الأوروبيين بعد صدور لوائح جديدة من وزارة الداخلية البريطانية التي تعطي صلاحيات بإمكانية طرد المواطنين الأوروبيين المقمين ببريطانيا ولا يملكون تأمينا. ويعد هذا خرقا للاتفاقات الموقعة مع الاتحاد الأوروب؛ي لأنها تحد من حرية التنقل التي تعد مبدأ جوهريا ضمن الحريات الأربع، خاصة إذا أقدم الاتحاد الأوروبي بمعاملتها بالمثل، وهذا يتناقض مع بقاء بريطانيا في السوق الأوروبية المشتركة. ويمكن لهذا الإجراء أن ينعكس سلبا على العمالة في المملكة المتحدة، خاصة أن سوق العمالة في بريطانيا يشهد نقصا حادا في اليد العاملة، ولم يسبق للملكة أن شهدت هذه الأزمة، خاصة ذات المهارات المحدودة. وقد انعكس هذا على الحركة الاقتصادية؛ مما أدى إلى غلق المتاجر، ومرافق العديد من الخدمات. وقد صاحب هذا النقص ندرة في العديد من السلع، وارتفاع في أسعارها. ويرجع الخبراء هذا النقص في جزء منه إلى البريكسيت الذي دفع العمال الأوروبيين الذين كانوا يشتغلون في وظائف لا تتطلب مؤهلات كبيرة إلى مغادرة البلاد، وعدد كبير منهم لم يعد قادرا على العودة؛ لأنه في نظر القانون هو مواطن أجنبي يتطلب منه الدخول إلى بريطانيا تقديم طلب الحصول على التأشيرة. ولكن من جانب آخر أسهمت عملية الغلق التي فرضت جراء الوباء في تقييد حركة الأشخاص من وإلى بريطانيا؛ مما شكل

صعوبات أمام الشركات في إيجاد اليد العاملة المناسبة، وهذا سيؤثر على سلسلة الإنتاج. ويعد هذا جزء من السلبيات المصاحبة لعملية البريكسيت.

الخاتمة:

من خلال ما سبق يتبيّن لنا أن المملكة المتحدة نجحت في الالتحاق بالاتحاد الأوروبي بعد محاولتين فاشلتين، وكانت أهدافها من وراء ذلك القضاء على الركود الاقتصادي مقارنة بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، والاستفادة من مزايا السوق المشتركة، والحفاظ على مكانتها كقوة عالمية من خلال قوتها في أوروبا. شهدت العلاقات بين الطرفين فترات من عدم التجانس، وصلت حتى التهديد بالانسحاب في عدة مرات، إلى أن قررت تنظيم استفتاء 2016 الذي سمح بالانسحاب النهائي للملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، والذي ساهمت فيه مجموعة متراكمة من الأزمات، لاسيما تلك المتعلقة بالهجرة، والأزمة الاقتصادية مع صعود اليمين المتطرف الذي استغل الوضع للدفع ببريطانيا نحو الانسحاب. وقد ترتب على ذلك مجموعة من الانعكاسات التي تتضمنها النتائج الآتية:

أسفر عدم تصويت جميع أقاليم المملكة المتحدة لصالح الانسحاب عن وجود مخاطر تفكيك المملكة المتحدة، خاصة بعد ما أظهرت اسكتلندا رغبتها في البقاء في الاتحاد الأوروبي، ووعدت بتنظيم استفتاء فك الارتباط مع المملكة المتحدة خلال سنة 2021، وهذا تهديد لمكانة المملكة لمحدة كقوة اقتصادية وسياسية.

إنّ مسألة الحدود المفتوحة بموجب بروتكول أيرلندا بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا إشكالية سياسية قد تعصف باتفاق السلام بين المجموعات، وعودة العنف إلى شبه الجزيرة الأيرلندية بعد انسحاب الجماعة شبه العسكرية من الاتفاق، وبداية انتشار أعمال العنف، ولو على نطاق محدود.

استفاد الاقتصاد البريطاني بسرعة من العضوية في الاتحاد الأوروبي، وشهد قفزة نوعية في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وقد أدى انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى نتائج عكسية، حيث تراجع الإقبال على الاستثمار نتيجة عدم اليقين، وانسحاب المملكة من السوق المشتركة، وأثر على التجارة مع الاتحاد الأوروبي بسبب الإجراءات البيروقراطية على الحدود، وكذا عودة التعريفة الجمركية؛ مما نتج عنه تعطل في حركة السلع، وارتفاع الأسعار، وبالتالي لم تعد لبريطانيا تلك القدرة التنافسية في الاسواق الأوروبية والدولية، وهذا يؤثر على مكانتها كقوة تجارية عالمية. وكذا تراجع ناتجها القومي الذي ساهم في تراجعه بشكل كبير تراجع عائدات الخدمات المالية بسبب تراجع المركز المالي لمدينة لندن لصالح مراكز مالية بديلة في الاتحاد الأوروبي. ولوقف هذه التداعيات -خاصة الاقتصادية منها- ما على بريطانيا إلا مراجعة اتفاقياتها التجارية، والبحث عن بدائل للاتحاد الأوروبي، والدخول في شَرَاكات اقتصادية وتجارية وفق منطق رابح رابح؛ مما يفتح مجال التنافس بين الاتحاد الأوربي والمملكة المتحدة، خاصة مع تلك الدول التي كانت تربطها بها اتفاقيات تجارية خلال فترة عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

الإحالات والمراجع:

1. *Antunes, S. (2015). The Scottish Referendum 2014: the Political Process Before and After the "No" Vote'. e-journal of International Relations , 6 (2), 45.*
2. *Berberi, C. (2017). northern ireland : threat to the peace process and the soft irish border ? . french journal of british studies , 22 (2), 9.*
3. *Blancheton, J. (2021, 01 04). Consulté le 04 06, 2021, sur la Tribune: https://www.latribune.fr/economie/international/la-place-financiere-londonienne-encore-loin-devant-paris-malgre-le-brexit-869065.html.*
4. *Brian Burgoon, D. (2017). radical distinction : support for radical left and radical right parties in europ. European union politics , 18 (4), p.539.*
5. *Campos Nauro F, C. f. (2017). The Economics of UK-EU relations from the treaty of Rome to the vote for brexit. UK: Palgrave Macmillan.*
6. *Carroll, R. (2021, 3 4). Northern Ireland. Retrieved from the guardian: https://www.theguardian.com/uk-news/2021/mar/04/brexit-northern-ireland-loyalist-armies-renounce-good-friday-agreement.*
7. *Crewe Ivor, S. D. (2020). authoritarian populism and liberal democracy. suitzerland: palgrave macmilan.*
8. *David, M. A. (2020). Thatcherism in the 21st Century The Social and Cultural Legacy. Switzerland: palgrave macmillan.*
9. *Dorling, D. (2017, may 4). the world university Ranking. Consulté le avril 6, 2021, sur Review of brexit : why Britain voted to leave the european union: , may 4th, 2017. https://www.timeshighereduwtion.com/books/reviwo-brexit-harold-d-clarke-mathew-goodwin-and paul-whiteley-combridge-university-press.*
10. *Elise, U. (2016, jun 29). Analysis of the EU Referendum results 2016. (House of Commons Library) Retrieved april 5, 2021, from Research Briefing: https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-7639/.*
11. *Foster Chase, F. (2017). crisis of trust : socio-economic determinants of European's confidence in government. European union politics , 18 (4), 2.*
12. *Hauwaert, S. M. (2020, september). thinking outside the box : the political process model and far right arty emergence . journal of contemporary european studies , 2.*
13. *Jalyon Haworth, V. A. (2016). Brexit : QUE S'est-il passé ? que va-t-il se passer ? . politique Etrangére (4), 128-129.*
14. *Kalaitzake, M. (2020, 3 6). brexit for finance ? structural interdependence as a source of financial political power within UK-EU withdrawal negotiations. review of international political economy , 9-10.*
15. *L.M.O, B. e. (2020). , the European union and the return the nation state, 2020, . switzerlond : palgrave macmilan.*
16. *MCE, N. (2018). wen, brexit and scotlond : between two unions,, vol : 13, . Br polit , 13, 88.*
17. *Mckeever Anna, p. M.-1. (2020). Immigration policy and right-wing populism in western Europ. UK: palgrave Marcmillan.*
18. *Morris, H. (2020). the global financial centers index 28.*
19. *Nauro F.Compos, C. (s.d.). The economics .*
20. *Noah Carl , D.E. (2018). European but not European enough : An explanation for brexit. European union politics, 0(0) , 2018, pp.5-7. , 0 (0), 5-7.*

21. *Patrick Collinson, S. F. (2016, 6 24). the guardian. Retrieved 4 6, 2021, from https://www.theguardian.com/business/2016/jun/24/gold-jumps-22-percent-eu-referendum-vote.*
22. *Paul, C. (2017). brixit, Adrama : the interregnum, yearbook of european law. (Vol. 36).*
23. *(22)Phedon A.Nicolaides, T. R. (2017). brexit and trade : between facts and Inelevance. intereconomics , 52 (2), 102-3.*
24. *Ramiro troitino David, k. (2018). Brexit : history, reasoning and perspectives. (S. I. AG, Ed.) switzerland.*
25. *Ros, T. (2016, 1 5). Consulté le 5 7, 2020, sur LSE: https://blogs.lse.ac.uk/brexit/2016/01/05/how-immigration-became-a-eurosceptic-issue.*
26. *Sullivan, A. (2021, 4 10). made for minds. Retrieved 5 3, 2021, from https://p.dw.com/p/3rpI5.*
27. *Szczerbiak, P. T. (2018). Putting Brexit into perspective: the effect of the. Journal of European Public Policy , 1198.*
28. *Taggart Paul, A. S. (2018). Putting Brexit into perspective: the effect of the Eurozone and migration crises and Brexit on. Journal of European Public Policy , 25 (8), 1198.*
29. *The joint report from the negotiations of the european union and the united kingdom goverment. (2017, 12 8). Retrieved 3 4, 2020, from https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/joint report.*
30. *Valentin, L. (2021, 1 4). Brexit: aprés l'accord entre l'ondres et bruxeells, un retour des velleites ecossaisses d'indépendance . Retrieved 3 6, 2021, from toute l'europe: https://www.touteleurope.eu/fonctionnement-de-l-ue/revue-de-presse-brexit-apress-l-accord-entre-londres-et-bruxelle-unretour-des-velleites-ecossa/.*
31. *Youviz, S. (2021, 02 16). Retrieved 04 15, 2021, from Thomson reuters: https://www.tax.thomsonreuters.com/blog/with-or-without-a-uk-eu-trade-deal-brexit-will-change-everything-for-global-trade-professionals/.*

32. أحمد ذكر الله. (12 8، 2020). (المعهد المصري للدراسات) تاريخ الاسترداد 02 04, 2021 https://eipss-eg.org/author/ahmad-zekrallah/

33. محمد رمضان. (30 01، 2020). تاريخ الاسترداد 03 04، 2021، من إضاءات: https://www.ida2at.com/beyond-brexit-will-british-economy-collapse/